

المصدر: ميدل ايست اونلاين

التاريخ: ٦ أكتوبر ٢٠٠٩

درس تقرير غولدستون

بقلم: محمد الصادق

يخطئ من يعتقد أن ما حدث مجرد خطأ تنسيقي بين قيادات السلطة الفلسطينية يمكن تداركه من خلال لجنة تحقيق داخلية أو حتى بمحاولة طلب إعادة التصويت في الجلسة القادمة لمجلس حقوق الإنسان.

ميدل ايست اونلاين

مسكين هو الشعب الفلسطيني. كان قاب قوسين أو أدنى من تحقيق لكمة في وجه الكيان الصهيوني وقيادته السياسية والعسكرية ونقل ملفه من حالة الركود التي أصابته جراء سنوات من التفاوض العبثي الى حالة معقولة من الصعود، لحظة مهمة كادت أن تكون لولا فتنازية السلطة الفلسطينية، لأنها كانت سترسم خطأ فاصلاً في تاريخ الحروب الإسرائيلية في المنطقة عبر تقرير لجنة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الذي قدمه القاضي اليهودي ريتشارد غولدستون القادم من جنوب افريقيا.

لكن السلطة الفلسطينية أثبت إلا أن تجعل هذا الشعب يتجرع الذل- يتجرعه ليس فقط على يد المحتل الإسرائيلي الذي اغتصب الأرض وحاصر الشعب فقتل من قتل وشرد من شرد بل على يد السلطة نفسها التي كان المفترض أن تكون وظيفتها حماية الشعب وإدارة الأراضي المحتلة كما جرى الاتفاق عليه في أوسلو، لكنها تنازلت عن هذه الوظيفة من أجل الحفاظ على مجرد وعد باستئناف التفاوض وقليل من المزايا الاقتصادية التي توفرها الامبريالية الأميركية عن طريق بعض المشاريع وآخرها شركة هاتف محمول جديدة.

كاد تقرير غولدستون أن يصيب القيادة الإسرائيلية بمقتل بعد حالة الإرباك والاستنفار التي طالت القيادة طيلة الأسابيع الماضية حيث إن القاضي قد أوصى بأن يحيل مجلس الأمن الدولي الأمر الى المحكمة الجنائية الدولية مباشرة إذا لم يجر الجانبان تحقيقات داخلية يمكن الوثوق بها، وهذا يعني نظرياً أن محاكمة القيادات الإسرائيلية التي قتلت الفلسطينيين في العدوان على غزة قادمة لا محالة، لكن شجاعة وشهامة ونزاهة السلطة الفلسطينية لا تظهر إلا حين يتعلق الأمر بضبط أمن وسلامة إسرائيل، ومراقبة ومطاردة ومناكفة حركة حماس

في الضفة الغربية وقطاع غزة، لذا رفضت السلطة التصويت وطالبت المجلس بالتأجيل، حيث إن حماس في نظر السلطة هي الخطر الأول الداهم في وجه السلطة وهي حركة انقلابية متمردة وخارجة على الشرعية الفلسطينية وأن التحالف مع العدو الإسرائيلي جائز ما دام موجهاً ضد المنافس حماس (هل بقي للسلطة الفلسطينية شرعية بعد أن كشف سوءاتها أمام العالم تقرير غولدستون؟) في ظني لن يمسخ عار السلطة الفلسطينية ترقيع غشاء البكارة صيني الصنع.

والذين اعتبروا السلطة لسنوات مؤتمنة على قضيتهم؟ وكيف ستواجه السلطة الفلسطينية الدول التي رفضت الرضوخ للضغط الأميركي؟ سمعنا كلام الرئيس محمود عباس في وسائل الإعلام وهو يحاول الاستهزاء بعقولنا عن طريق إلقاء اللائمة على المجموعة العربية تارة أو عبر إنشاء لجنة تحقق في ملابسات ما جرى في المجلس تارة أخرى، نريد أن نقول إلى الرئيس عباس وللسلطة الفلسطينية إن أبسط قواعد لجان التحقيق أن تكون حيادية وشفافة ونزيهة وكلها لم ولن تتوفر في السلطة الفلسطينية يوماً حتى تتوفر في لجنة تابعة لها وظيفتها تبرير ما جرى للرأي العام.

يخطئ من يعتقد أن ما حدث مجرد خطأ تنسيقي بين قيادات السلطة الفلسطينية يمكن تداركه من خلال لجنة تحقيق داخلية أو حتى بمحاولة طلب إعادة التصويت في الجلسة القادمة لمجلس حقوق الإنسان المقرر إقامتها في شهر نوفمبر، لأن اللجنة المراد تشكيلها لا يمكن أن تكون نزيهة، ولأن استنهاض الدول ليس بالمهمة السهلة ولأن الضغط الأميركي لن يتوقف عند السلطة الفلسطينية وإنما سوف يتواصل من أجل انقراض زعماء إسرائيل من الوقوف أمام محكمة دولية. خلاصة الدرس المستفاد من هذه الكارثة أن لجان حقوق الإنسان حول العالم في حالة قوة متعاضمة يمكن التعويل عليها في استرداد بعض الحقوق ووقف بعض الانتهاكات بحيث يصبح هناك أمل للناس بإمكان محاسبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، أما الدرس الثاني فهو لا يمكن لأرض محتلة أن تحرر عبر سلطة تعشق رغد الحياة وتحاول إطالة عمرها عبر التفاوض من أجل التفاوض، لذا على الجسم الفلسطيني أن ينفذ عن جسمه هذه الجرثومة المسماة بسلطة تحرير.